التي كانت قبل الضم تشكل المملكة الاردنية الهاشمية. كما نجح في إيقاف دول الجامعة عن اتخاذ اية اجراءات ضده على الرغم من تعارض الضم مع قرارات صريحة سبق لمجلس الجامعة ان اصدرها بموافقة اعضائه جميعاً.

هذا الملك كان هو نفسه قد هتف في نيسان ١٩٤٨: «انه لنطق كريم فاه به ملك كريم»، مؤمنا على ما اعلنه في ذلك الوقت فاروق الاول ملك مصر حين اكد ان فلسطين، بعد تحريرها من قبل الجيوش العربية، سوف «تسلم الى اهلها ليحكموها كما يريدون»[١١].

واتضح، فيما بعد، ان عملية الضم كانت جانبا من صفقة عقدها ملك الاردن مع بريطانيا، ومع قادة صهيونيين[١٢]. اما في ذلك الوقت فلم يكن الأمر واضحاً. وكانت المملكة الاردنية، مثلها مثل الدول العربية الاخرى، تشترك في تأييد المطالب العربية في فلسطين وفي الاعلان عن رفض مطالب الصهيونية ورفض الاعتراف باسرائيل. وكانت، مثلها أيضا، تزايد في رفع اكثر الشعارات تشدداً، حتى ان الملك عبد الله رفض مقترحات صاغها الوسيط الدولي، الكونت برنادوت، في تموز العام ١٩٤٨، دعت الى تشكيل دولة واحدة اتحادية في فلسطين تضم دولتين: عربية ويهودية لكل منهما استقلالها الذاتي، وتضم العربية منها جزءا من فلسطين ضمنه مدينة القدس وشرقي الاردن[١٣]. وقال الملك عبد الله وهو يعلن رفض المقترحات: «احسن برنادوت بهذه المقترحات، اذ ساق العرب الى التشدد فيما اعتزموه واضرام الحرب مرة اخرى، لأنها [المقترحات] جاءت اعنف واسوأ من التقسيم الذي قالت به منظمة الامم»[١٤] وانضم الى الدول العربية التي رفضت المشروع، ودعا الى تجديد القتال ضد اسرائيل. وكان هو القائد الاعلى للقوات العربية مجتمعة التي حاربت في فلسطين. وفعل ذلك كله في الوقت ذاته الذي ابتدأ فيه خطواته الفعلية من اجل ضم ما يليه من فلسطين الى مملكته. فقد عارض الاردن بشدة، كما رأينا آنفاً، وجود حكومة عموم فلسطين التي انبثقت عن مؤتمر غزة الوطني، وتحفظ، قبلها، في الجامعة العربية حتى على انشاء الادارة الفلسطينية المؤقتة. وعندما دعت الهيئة العربية للمؤتمر الوطني في غزة نشطت، برعاية السلطات الاردنية، حملة معارضة له في الضفة الغربية، واستقبل الملك عبد الله وفوداً فلسطينية بايعته بالولاية على فلسطين. أما بعد ان توقف القتال في العام ١٩٤٩، فقد سعى الملك رسمياً لتحقيق الضم، وقام في أيلول من ذلك العام بجولة زار خلالها بريطانيا؛ حيث يبدو انه اجرى اللمسات الاخيرة على مشروعه. وتتالت، بعد عودته، اجراءات الضم فصدرت اولى القرارات بالغاء الجمارك وتأشيرات الدخول، تم صدر قرار بمنح الجنسية الاردنية لسكان الضفة الفلسطينيين، ووحدت الادارات في الضفتين، ثم اعلن عن حل مجلس النواب والدعوة لانتخابات جديدة تشمل الضفتين معاً، وتخصيص عشرين مقعداً لكل منها في مجلس النواب، وستة في مجلس الاعيان. وجرت الانتخابات بالفعل في شهر نيسان من عام ١٩٥٠. وفي الرابع والعشرين منه اجتمع المجلسان في جلسة مشتركة وصدر قرارهما باعلان الضم، واعترفت بريطانيا بهذه الخطوة بعد ثلاثة ايام فقط من صدور القرار[١٥].